اقتصاد

ليبيا: تقشف رغم زيادة إنتاج النفط

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

كشف مصدران من مصرف ليبيا المركزي بطرابلس وديوان المحاسبة لـ«العربي الجديد» أن «موازنة العام المقبل ستكون تقشفية، ولن تتعدى 48 مليار دينار (34,28 مليار دولار)، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالميًا، مما قد يجبر الدولة على تغطية عجز الموازنة من الاحتياطيات من النقد الأجنبي». ويأتي ذلك التقشف رغم الزيادة الكبيرة في إنتاج البلاد النفطي إلى أكثر من مليون برميل يوميا.

وتبدأ السنة المالية في ليبيا في أول يناير/ كانون الثاني وتنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام، وكان محافظ مصرف ليبيا المركزي، الصديق الكبير، أكد في تصريحات مؤخراً، أن ليبيا بحاجة إلى إنتاج 1,7 مليون برميل للاستدامة المالية، وتسعى المؤسسة الوطنية للنفط إلى إنتاج 1,5 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال العام المقبل. وسيطر قطاع النفط منذ ستينيات القرن الماضي على الأنشطة الاقتصادية التقليدية حتى أصبح المصدر الرئيسي للدخل القومي في البلاد، إذ يوفر نحو 95% من الإيرادات المالية، حسب بيانات رسمية. ومن جانبه، دعا أستاذ الاقتصاد بالجامعات الليبية، عبد الحكيم غيث، إلى ضرورة فرض سياسة تقشفية لمدة ثلاث سنوات وذلك للقضاء على عجوزات الموازنة العامة، بالإضافة إلى تخفيض الدين العام المتراكم على الدولة والبالغ 130 مليار دينار (الدولار = 1,4 دينار)، بالإضافة إلى معالجة التشوهات في الاقتصاد ومنها وضع آلية بشأن دعم المحروقات.

وأوضح غيث في حديثه لـ«العربي الجديد» أن أولى الخطوات توحيد الإنفاق العام بين الحكومتين بالإضافة إلى توحيد السياسة النقدية وتقليص عدد السفارات بالخارج وتخفيض الإنفاق للحد الأدنى. ويسعى الجانبان المتصارعان عبر المفاوضات الجارية بينهما بدعم إقليمي إلى توحيد عمل المؤسسات المالية والاقتصادية للحد من الأزمات الخانقة التي تعاني منها البلاد.

ومن جانبه، قال المحلل الاقتصادي، صقر الجبالي، لـ«العربي الجديد» إن الأزمة نتيجة الخلل الهيكلي المزمن الذي يعانيه الاقتصاد الليبي وكل الدول الريعية من هشاشة تعرضها للصدمات سواء المحلية كتوقف الإنتاج النفطي والتصدير أو الخارجية كصدمات الطلب العالمي على النفط الخام والأسعار، أو كليهما، كما يحدث اليوم جراء أزمة كورونا، وبالتالي عجز الميزان التجاري أي الخلل بين الصادرات مقابل الواردات. وسبّب الحصار الذي فرضه موالون للواء المتقاعد خليفة حفتر منذ يناير/ كانون الثاني هبوط إنتاج ليبيا من النفط إلى نحو 100 ألف برميل يومياً، وخسائر بلغت نحو 10 مليارات دولار قبل أن يعود الإنتاج للزيادة خلال الفترة الأخيرة.

وأضاف الجبالي أن تحسّن مستوى المعيشة مع عودة استقرار شامل أو جزئي في البلاد بما تتمخّض عنه المفاوضات الجارية تحت رعاية أُمميّة سيُعيد الثقة بالقطاع المصرفي وانفراج أزمة السيولة. وخفض المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الموازنة العامة، أو ما يُعرف بالترتيبات المالية، في ليبيا لسنة 2020، إلى 38 مليار دينار، (نحو 27,14 مليار دولار)، بعجز يناهز 23 مليار دينار (نحو 16,5 مليارات دولار). وتحتاج ليبيا أيضا إلى العملة الصعبة لسداد فاتورة الواردات السنوية التي تبلغ 30 مليار دولار، إذ إن المنتجات الأساسية مثل الأغذية والحليب والمياه المعدنية والخضروات يجري استيرادها من أوروبا وتونس وتركيا في ظل ضآلة الإنتاج الغذائي.

اتساع فائض المعاملات الجارية في أوروبا

كشفت بيانات من البنك المركزي الأوروبي، أمس الخميس، أن فائض ميزان المعاملات الجارية المعدل لدول منطقة اليورو التي تضم 19 دولة أوروبية اتسع إلى 25,2 مليار يورو في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، مقارنة بـ20,9 مليار يورو في شهر أغسطس/ آب الماضي، بفضل زيادة الفائض من تجارة السلع والخدمات. وفي اثني عشر شهرا حتى سبتمبر/ أيلول، تراجع فائض ميزان المعاملات الجارية للمنطقة إلى 1,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ2,3 في المائة قبل عام، ويرجع ذلك في معظمه إلى انخفاض الفائض من تجارة الخدمات، وانخفاض تدفق الدخل الأساسي الذي يشمل أرباح الاستثمارات الخارجية.

(Getty)

أسواق

السعودية تستثمر بالذكاء الاصطناعي

قال رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، عبد الله الغامدي، إن بلاده ستستثمر حتى 2030 نحو 20 مليار دولار (5,3 مليارات دولار)، وستوزع بين الاستثمارَين الأجنبي والمحلي. وأضاف في كلمته على هامش اجتماعات مجموعة الـ20، نقلتها قناة الإخبارية الحكومية، أمس، أن الهيئة تستهدف تأسيس 300 شركة ناشئة في الذكاء الاصطناعي حتى 2030. ويركز برنامج الإصلاح الاقتصادي السعودي (رؤية 2030) على التكنولوجيا كأحد أهدافه الهامة، حتى أن المملكة كانت أول دولة في العالم تمنح الجنسية الفخرية لروبوت. وأكد أن الهيئة أنهت استعدادات تأسيس شركة «سدايا للذكاء الاصطناعي».

«توركيش كارغو» تبدأ بشحن لقاحات كورونا

بدأت شركة «توركيش كارغو» التابعة للخطوط الجوية التركية، بشحن لقاحات كورونا المنتجة في الصين، إلى دول عديدة في كافة أرجاء العالم، بفضل امتلاكها أنظمة تبريد متطورة.

وأفاد بيان صادر عن الخطوط التركية، بأن توركيش كارغو تقدم خدمات الشحن لـ 127 دولة. وأضافت أنها بدأت بشحن لقاحات كورونا من الصين إلى البرازيل عبر إسطنبول، في رحلة تستغرق 17 ألف كم، مشيرة إلى أنه تم وضع اللقاحات في 7 حاويات ذات أنظمة تبريد خاصة، خلال عملية الشحن. وأوضحت أنها أسست ممراً للشحن الدولي لنقل الأدوية بين قرابة 400 وجهة حول العالم.

توقّف مفاوضات استحواذ ساويرس على شركة شلاتين

قال وزير البترول والثروة المعدنية المصري، طارق الملا، أمس الخميس، إن المفاوضات مع الملياردير المصري نجيب ساويرس للاستحواذ على شركة شلاتين للثروة المعدنية توقفت حاليا. وكان ساويرس يتفاوض مطلع هذا العام للاستحواذ على 51 في المائة من شركة شلاتين للثروة المعدنية، وذلك في إطار مساعيه لدخول مجال استخراج الذهب في مصر. تملك الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية 35 في المائة من الشركة ويحوز جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع 34 في المائة وبنك الاستثمار القومي 24 في المائة والشركة المصرية للثروات سبعة في المائة.

رفع الفائدة ينعش الليرة التركية وبورصة إسطنبول

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

صعدت الليرة التركية أمام الدولار الأميركي، كما ارتفعت بورصة إسطنبول، أمس الخميس، بعد إعلان البنك المركزي التركي، رفع أسعار الفائدة بـ 475 نقطة أساس، من 10,25 إلى 15 في المائة. وأكد المركزي في بيان له أمس، أنه سيتم الحفاظ على الموقف النقدي الصارم بحزم، حتى يتم تحقيق انخفاض مستدام في التضخم خلال الفترة المقبلة.

وبعد قرار المركزي، صعدت الليرة التركية إلى أقل من 7,6 أمام الدولار، ارتفاعا من 7,7 ليرات في ختام جلسة أول من أمس. كانت الليرة سجلت مستوى متدنيا عند 8,5 ليرات للدولار خلال وقت سابق من الشهر الجاري، قبل أن تعاود الصعود، بفعل قرارات شملت تعيين محافظ جديد للبنك المركزي ووزير للخزانة.

في نفس الاتجاه، تحول المؤشر الرئيس لبورصة إسطنبول، إلى الصعود بعد قرار البنك المركزي برفع أسعار الفائدة، بأكثر من 4 نقاط مئوية. وبعد أن سجل تراجعا طفيفا في بداية التعاملات، أمس، صعد المؤشر الرئيس لبورصة إسطنبول (BIST 100) بنسبة 0,84 في المائة إلى 1306,4 نقاط.

وفي هذا السياق، يرى أستاذ المالية بجامعة باشاك شهير، فراس شعبو، أن المصرف المركزي بإدارته الجديدة، أرسل للمراقبين رسالة استقلاليته وأنه غير ملزم بتوجيهات الساسة، مستغلاً راحة السوق وتحسن سعر الصرف منذ تغيير المحافظ السابق وتعيين وزير مالية جديد، في وقت تحسنت الليرة من 8,6 مقابل الدولار إلى نحو 7,6 ليرات للدولار قبل أن تتحسن أكثر أمس عقب رفع سعر الفائدة.

وتوقع شعبو خلال حديثه لـ«العربي الجديد» أن تستمر الليرة بالتحسن بعد قرار رفع سعر الفائدة. ويرى مراقبون أن محافظ المركزي الجديد، ناجي آغبال، من أنصار عدم رفع سعر الفائدة والبحث عن أدوات مالية ونقدية أخرى ليوازن سعر الليرة التركية، كطرح سندات خزينة وزيادة الإنتاجية عبر التشجيع على خروج الإيداعات المصرفية من مخازن المصارف إلى الأسواق والاستثمار.

ولكن، بدأ مسيرته بالمركزي عبر رسالة مزدوجة، شطرها الأول استقلالية المركزي والقرار النقدي، والثاني أن الليرة أولوية ولا بد من اغتنام استقرار السوق ومشوار تحسن العملة، متوقعين تخفيض سعر الفائدة إلى ما دون 10% حينما تزول آثار وباء كورونا وتتحسن الصادرات وعائدات السياحة التركية التي كانت تولد قطعاً أجنبياً للسوق التركية.

بومبيو يتحرش بحركة مقاطعة إسرائيل

مصطفى عبد السلام

في عام 2005 أطلقت أكثر من 170 حركة ونقابة وحزب واتحاد ولجان شعبية ومؤسسات أهلية فلسطينية حركة مقاطعة إسرائيل BDS بهدف إقناع أحرار وشعوب العالم بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها بسبب سياسة العنصرية التي تمارسها ضد الفلسطينيين واحتلال أراضيهم.

وحددت الحركة ثلاثة أهداف، هي: إنهاء احتلال إسرائيل واستعمارها لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية وتفكيك الجدار، وإنهاء كافة أشكال الفصل العنصري ضد الفلسطينيين واعترافها بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لفلسطينيي أراضي العام 48، واحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194.

بسرعة تحركت الحركة خارجيا وداخل دولة الاحتلال، حيث عملت على إقناع دول العالم بوقف التعامل مع إسرائيل ومقاطعة السلع والمنتجات والشركات الإسرائيلية، خاصة المقامة في المستوطنات، وكذلك مقاطعة الشركات الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية.

وعملت الحركة كذلك على هدف آخر هو إقناع المستثمرين الأجانب بسحب أموالهم واستثماراتهم من داخل دولة الاحتلال، والضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الإسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم دولة الاحتلال والأبارتهايد بسحب استثماراتهم أو إنهاء تعاقدهم مع هذه الشركات.

ونجحت حركة BDS في هز منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والفصل العنصري الإسرائيلي، وأوجعت الاحتلال وداعميه، ومثل نشاطها بداية عزل للنظام الإسرائيلي أكاديمياً وثقافياً وسياسياً، وإلى درجة ما اقتصادياً، حتى بات هذا النظام يعتبر الحركة اليوم من أكبر «الأخطار الاستراتيجية» المحدقة به، كما يقول الموقع الإلكتروني لها.

ونجحت الحركة كذلك في إقناع مؤسسات، صناديق سيادية، صناديق تقاعد، كنائس، بنوك، مجالس محلية، جهات خاصة، جمعيات خيرية، وجامعات بسحب استثماراتها من دولة الاحتلال، وإجبار شركة أورانج على الانسحاب من السوق الإسرائيلي بعد حملات ضدها في فرنسا ومصر بسبب دور وكيلها الإسرائيلي في دعم جيش الاحتلال خلال العدوان على غزة وتوفير الخدمات للمستعمرات. وسحبت كنائس أميركية كبرى استثماراتها من شركات وبنوك متواطئة في الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض المحتلة.

مال وسياسة

الغلاء يقهر السوريين... والنظام يضخ الأموال في الحرب

ضربت الأسواق في مناطق سيطرة النظام موجة غلاء خانقة فاقمت معيشة السوريين. وفي المقابل، واصل نظام بشار الأسد ضخ أموال وثروات البلاد في الحرب للحفاظ على كرسي الحكم

عدنان أحمد

تشهد سورية ولا سيما مناطق سيطرة النظام السوري على وجه الخصوص، أزمات معيشية خانقة تفاقمت كثيراً خلال الفترة الأخيرة، وتجلت في ارتفاع حاد بأسعار المواد الأساسية مع ندرتها، بما فيها الوقود، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي، ليصل الأمر إلى المادة الأولى في الاستهلاك اليومي للمواطن السوري، وهي الخبز، حيث زادت ظاهرة الطوابير لشرائه وتحولت إلى مشهد يومي في مجمل المحافظات، وخاصة العاصمة دمشق.

وبينما يتذرع مسؤولو النظام الذين يظهرون يومياً على شاشات المحطات المحلية بوجود العقوبات والحصار الاقتصادي على البلاد، كسبب في هذه الأزمات، عزا رئيس النظام بشار الأسد في حديثه أخيراً ما يحدث إلى وجود عشرات مليارات الدولارات لسوريين في المصارف اللبنانية التي امتنعت عن السماح بسحب مبالغ كبيرة من النقود بسبب الأوضاع الداخلية في لبنان.

والواقع أن جملة أسباب تراكمت خلال السنوات الماضية لتصل بالأوضاع المعيشية والاقتصادية في البلاد إلى هذه الحال، ومن ضمنها ما يسوقها مسؤولو النظام، لكن السبب الأهم الذي لا يتحدث عنه هؤلاء المسؤولون، حسب مراقبين، هو أن النظام يوجه معظم الموارد المتاحة، الشحيحة أصلاً، باتجاه المجهود الحربي والمعارك التي يخوضها في طول البلاد وعرضها، فضلاً عن تعمق الفساد. ويأتي ذلك في ظل تشكل طبقة من المافيات وتجار الحروب في قلب بنية النظام ترعى هذا الفساد، وتستحوذ على الموارد المتاحة، بما في ذلك ما يصل من مساعدات خارجية، والتي من المفترض أن توجه للمحتاجين والمناطق المنكوبة.

وتفاقمت مشاهد الطوابير الطويلة أمام محطات الوقود والمخابز والتي وصلت إلى حوادث إطلاق النار وسقوط إصابات في حلب واللاذقية وغيرها من المحافظات.

ولم يجد مسؤولو النظام وسيلة لتأمين السيولة سوى رفع الأسعار، ابتداء برفع سعر الوقود بنسبة 54 في المائة وصولاً إلى رفع سعر الخبز مع ندرة في وجود المادتين في الأسواق.

ويمهد رفع سعر الوقود لموجة واسعة من ارتفاع الأسعار المرتبطة بالوقود، مثل أجور وسائل النقل والدواجن والبيض والخضروات التي تحتاج إلى الوقود لإنتاجها ونقلها. وتوقع رئيس القطاع النسيجي في غرفة صناعة دمشق وريفها، مهند دعدوش، ارتفاعاً كبيراً في أسعار الملابس هذا الشتاء يصل إلى 3 أضعاف، معتبراً أن قطاع النسيج الأكثر تضرراً من رفع سعر المازوت الصناعي، لأن 70% من كلف إنتاج المصابغ النسيجية تعتمد على المازوت والفيول، مشيراً إلى أن بعض الصناعيين توقفوا عن الإنتاج بسبب ارتفاع سعر المحروقات، والبعض الآخر استمر لكنه رفع أسعاره، ومنهم من قلل الإنتاج لتعويض الخسائر.

وأصدرت حكومة النظام أخيراً قرارات برفع أسعار حوامل الطاقة، بمضاعفة سعر ليتر المازوت التجاري والصناعي الحر.

كما من الملاحظ أن مشكلة الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي في الآونة الأخيرة، تزامنت مع إغراق السوق المحلية بالمولدات

> أصوات التذمر المعيشي تصل إلى الحاضنة الشعبية للأسد

حتى الحصول على الخبز لم يعد سهلاً في زمن الأسد (دليك سليمان/فرانس برس)

وبالطاريات والشواحن الصينية، حيث من المعتقد وجود علاقة بين الأمرين، وذلك انطلاقاً من خبرة الناس مع حلقات الفساد في النظام، الذي يختلق الأزمات لخدمة بعض المتنفذين. واعتبر ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي أن من استورد هذه المعدات لا بد أن يكون قد نسق مع جهات عليا في النظام، أو على الأقل على معرفة بوضع البلد الكهربائي، الذي انهار بشكل كامل، دون أسباب واضحة.

وكان التيار الكهربائي انقطع عن كامل الأراضي السورية، مطلع الشهر الجاري لتعقب ذلك إقالة مسؤولين بارزين في القطاع، ثم بروز مطالب مخصخصة الكهرباء، ما يشير إلى تخبط وفوضى في وزارة الكهرباء أو يكون ذلك تمهيداً لبيع شركة الكهرباء للقطاع الخاص، دون أن تتضح حتى الآن الأسباب الحقيقية التي جعلت الشبكة الكهربائية في البلاد تنهار على هذا النحو المفاجئ. ويعزو البعض ذلك إلى نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد، والتي يعمل أغلبها على الغاز والفيول، مع شبهات فساد، تتعلق ببيع الفيول للتجار وأصحاب المعامل، وهو السبب الذي دفع رئيس حكومة النظام حسين عرنوس، لإقالة مسؤولين بارزين في وزارة الكهرباء. وهذا الوضع الكارثي طاول حتى الطبقات التي ظل ينظر إليها خلال العقود الماضية بأنها ميسورة وقلما تتأثر بتدهور الأوضاع الاقتصادية مثل فئة الأطباء الذين قد تتوفر لديهم سيولة مالية أكثر من غيرهم، لكن الكثير منهم الآن يعجز عن توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية بما فيها مادتا الخبز والمحروقات. وما ساهم في تدهور الأوضاع المعيشية هو تهاوي العملة المحلية، إذ يبلغ سعرها الرسمي نحو 1250 ليرة مقابل الدولار وفي السوق السوداء يصل إلى أكثر من 2500 ليرة. وحسب تقرير لنقابة العمال التابعة للنظام، فإن الأسرة المكونة من 5 أشخاص، تحتاج إلى 600 ألف ليرة سورية شهرياً لسد نفقات المعيشة، بينما متوسط الأجور حالياً في البلاد لا يتعدى خمسين ألف ليرة.

ويشير التقرير إلى تراجع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود بنسبة تزيد على 90 في المائة، بسبب الارتفاعات الكبيرة في الأسعار التي وصلت إلى مستويات تجاوزت نسبتها 1000 في المائة.

كما أن تردي الأوضاع المعيشية كان له تأثيره السلبي الواضح على التعليم لدى أفراد الأسرة، إذ أدى إلى دفع الكثير من العائلات لإرسال أطفالهم إلى سوق العمل من أجل تأمين مصدر دخل إضافي من جهة، ولتوفير نفقات التعليم من أجور نقل ولباس وقرطاسية وغيرها من جهة ثانية.

وفي ظل هذه الظروف المتردية، كان مستغربا أن يستضيف النظام أخيراً مؤتمراً لإعادة اللاجئين السوريين في الخارج والذين يزيد عددهم عن 7 ملايين شخص، وفق تقديرات غير رسمية، حيث يعجز عن توفير الخدمات الأساسية لمن هو داخل البلاد أصلاً.

ويرى مراقبون أن النظام غير جاد، وغير معني بعودة اللاجئين الذين تسببت سياساته وممارساته في تهجيرهم، بل جاء عقد المؤتمر بضغط روسي في محاولة لتعويم النظام واستجرار مساعدات خارجية تحت بند إعادة تأهيل البنى التحتية لاستقبال اللاجئين. ومع هذا التردي المعيشي، بدأت تعلو أصوات الاحتجاج والتذمر، حتى في أوساط الحاضنة الشعبية للنظام والتي برزت بشكل خاص مع اندلاع موجتي الحرائق في الساحل السوري أخيراً، ما دفع رئيس النظام وزوجته أسماء الأسد والعديد من المسؤولين في النظام إلى زيارة تلك المناطق بهدف امتصاص الاحتجاجات عبر تقديم وعود زائفة بتعويضهم وتحسين الخدمات في مناطقهم.

أما في المناطق الأخرى، فقد صدرت دعوات علنية للاحتجاج والتظاهر، كما حصل في محافظة السويداء نهاية الشهر الماضي، حيث دعا ناشطون الأهالي للخروج بمظاهرات سلمية في المدينة، احتجاجاً على الوضع المعيشي المتردي وارتفاع الأسعار.

وكانت محافظة السويداء شهدت مطلع العام الحالي مظاهرات على خلفية الأوضاع الاقتصادية السيئة تحت شعار «بدنا نعيش». كما شهدت وقفات احتجاجية في أيام الأحد من كل أسبوع، خلال الأشهر القليلة الماضية. ومع انسداد الآفاق أمام معظم الناس، وفقدان الأمل بتحسن الأوضاع المعيشية، فضلاً عن التدهور الأمني، وحالات الخطف لطلب الفدية، وملاحقات النظام الأمنية للشباب بهدف سوقهم للخدمة العسكرية، يسعى الكثير من المواطنين إلى مغادرة البلاد بأية طريقة، حيث يتجه يومياً العشرات باتجاه الحدود مع تركيا عبر مهربين يتقاضون عمولات عالية، ويمكثون على الحدود بضعة أيام على أمل أن تتاح لهم فرصة لعبور الحدود إلى تركيا.

لكن هذا الأمر ليس هيناً ودونه عقبات كثيرة تبدأ بتوفير ما لا يقل عن ألف دولار لدفعها للمهرب، مروراً بتحمل أعباء ومخاطر الطريق، ثم مخاطر البقاء على الحدود في مناطق سيطرة الفصائل التي كثيراً ما تعتقل الشباب القادمين من مناطق سيطرة النظام.

وفي هذا الإطار، أعلن المجلس المحلي لمدينة جرابلس شمالي حلب فرض منطقة عسكرية محظورة على الحدود السورية التركية قدرها 400 متر، يغرم كل من يتوجه إليها من أبناء المنطقة وغيرهم دون إذن مُسبق.

وفي حين يأمل مسؤولون أميركيون وغربيون حدوث انهيارات مفاجئة، جراء تراكم الأزمات الداخلية وتردي الأوضاع الاقتصادية في مناطق سيطرة النظام، من خلال «حملة الضغط الأقصى» على النظام التي تتضمن أدواتها عقوبات «قانون قيصر» والعزلة السياسية والإهمال الاقتصادي والوجود العسكري الأميركي والغارات الإسرائيلية، ما قد يدفعه إلى تقديم تنازلات سياسية، يرى مراقبون أن هذه الحملة قد لا تحقق الهدف المرجو أو المعلن منها، لكنها قد تؤدي إلى انهيارات معيشية أو بعض الفوضى في مناطق سيطرة النظام.

مناقصات لتوفير الدقيق

اتجه النظام السوري إلى تكثيف شراء القمح والدقيق بهدف الحد من أزمة الخبز الخانقة التي تعاني منها البلاد. وكانت آخر مناقصة أعلن عنها النظام، يوم الاثنين الماضي، إذ قال متعاملون لرويترز إن سورية طرحت مناقصة محلية لاستيراد حوالي 150 ألف طن من دقيق القمح. وأوضحوا أنه الأشرط تقديم العروض باليرة السورية، واقتصرت المشاركة على الشركات من داخل البلاد. كانت مناقصة سابقة من المؤسسة لتوريد دقيق القمح قد أُغلقت في أكتوبر/تشرين الأول.

بروفايل

وزير الخزانة والمالية التركي الجديد، لطفي الوان، شغل مواقع حكومية سياسية واقتصادية عديدة قبل أن يتبوأ منصبه الجديد، وسط تحديات كبيرة تواجهه في ظل تداعيات جائحة كورونا السلبية على الاقتصاد ولا سيما على العملة المحلية

(العربي الجديد)

لطفي ألوان

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

لم يكن أكثر المؤمنين بكفاءة لطفي ألوان، يتوقع أن يتبوأ منصباً رفيعاً من عيار وزير خزانة ومالية تركيا، بعد حضوره كقيادي حزبي وحيد، المؤتمر الصحافي لاستقالة رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق، أحمد داوود أغلو، من حزب العدالة والتنمية في الثالث عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني العام الماضي. لكن الوان المتحدر من ولاية كرمان المعروفة بلون بشرة أهاليها السمر، أكد أنه إنسان غير متلوّن وليس له من اسمه أي نصيب في هذا الجانب، فإخلاصه وربما محبته لداوود أغلو، مستمدة من رفقة الهدف والحزب، وهو ربما، ما دفعه للضوء والمسؤولية، بعد استقالة وزير الخزانة والمالية السابق، بيرات البيرق. ويأتي تعيين الوان في هذا المنصب الاقتصادي المهم ليؤكد أن الحكومة التركية تبحث عن الكفاءات مهما كانت توجهاتها السياسية لتحقيق أهدافها بدفع البلاد نحو العشرة الكبار اقتصادياً. وتزامنت التغيرات الأخيرة في عدد من المناصب الاقتصادية مع خسارة العملة التركية 30% من قيمتها لتصل إلى نحو 8,5 ليرات مقابل الدولار منذ بداية العام الجاري، وبدء فقدان ثقتها بالسوق الداخلية وسمعتها بالخارج، ما أثر على جذب الرساميل والمستثمرين، وكلف المصرف المركزي جزءاً وافراً من احتياطياته من النقد الأجنبي، التي كانت موضع تفاخر ومبعث اطمئنان، ليسند الليرة عبر تدخل مباشر لتعويض خفض سعر الفائدة تارة، وسد فجوة إحجام استثمار لمشاريع المئوية تارة أخرى. وبعد التعيينات الأخيرة بدأت العملة المحلية تعرف طريقها للتعافي مجدداً وهبطت إلى أقل من 8 ليرات مقابل الدولار.

شغل الوان مواقع رأس القرار الاقتصادي في حكومتين، بكونه نائباً لرئيس الوزراء بحكومة أحمد داوود أوغلو الرابعة والستين، أو حين تبوأ منصب وزير التنمية بالحكومة الخامسة والستين. وذلك إضافة لمسيرته الحافلة وقت كان الرئيس المشارك للجنة البرلمانية المشتركة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، أو رئيس لجنة الميزانية والتخطيط البرلماني، قبل أن يتبوأ منصب وزير النقل والشؤون البحرية والاتصالات وقت حفرت تصريحاته بوجدان الاثراك، خلال زف خبر نفق أوراسيا ونجاحات القمر الصناعي، ووقت قال للأتراك خلال حديثه عن خدمة القطار السريع «هذا وطنكم ونحن خدم عندكم». واخذت مسيرة الوزير الجديد، شكل التدرج واكتساب الخبرة، فالوان المولود في مقاطعة إرمنيك في كرمان عام 1962، درس في كلية التعدين بجامعة إسطنبول التقنية. ونال الماجستير في أبحاث التعدين والعمليات من جامعة ليدز في إنكلترا، ليكمل بماجستير اخر بالاقتصاد من جامعة ديلاور في الولايات المتحدة الأميركية، وليبدأ مسيرته العملية، بعد التحصيل العلمي والاطلاع على تجارب غربية، رئيساً لقسم ونائب وكيل الوزارة في مؤسسات عامة مختلفة. وانتقل بعد تسليط الضوء على اعماله إلى منصب نائب رئيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الريفية، ورئيس مجلس إدارة مركز التعليم والشباب في الاتحاد الأوروبي وعضو في لجنة مراقبة وتوجيه المفاوضات في الاتحاد الأوروبي، وبالتوازي، دخل البرلمان التركي، كنائب عن حزب العدالة والتنمية، ممثلاً عن ولاية كرمان في الفترتين 23 و24، وممثلاً عن اتطاليا في الدورة الخامسة والعشرين، ومرسين في الدورة 26، وهو البادئ مسيرته الحزبية، من مستشار للرئيس رجب طيب اردوغان في حزب العدالة والتنمية عام 2007. وتزايدت الآمال بتعافي الليرة وتحسنها مقابل الدولار، منذ صدر مرسوم أردوغان بتعيين الوان وزيراً للخزانة، في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وسط ارتياح مضاعف، سببه الأول القناعة بكفاءة الوان والتعويل على خططه، والثاني يردده الاتراك كثيراً، وهو إبعاد براءت البيرق صهر الرئيس التركي عن وزارة الخزانة والمال.

ولكن براي كثيرين، ليس الاختبار أمام الوان، سهلا من أجل ضبط السياسات المالية إذ يواجه العديد من التحديات الصعبة في ظل التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن جائحة كورونا.

اسواف

إنعاش العقارات المغربية في انتظار إجراءات حكومية

تستهدف الحكومة المغربية تشجيع شراء المساكن الذي تراجع بشكل حاد، عبر العديد من القرارات، غير ان مستثمري العقارات يرون انه كان يفترض تبني تدابير أخرى لتشجيع الطلب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يترقب سوق العقارات المغربي، الذي يعاني من الركود بسبب الجائحة الصحية، إجراءات حكومية من أجل إنعاشه.

وكانت الحكومة قد قررت في قانون المالية التعديلي الذي اعتمد في يوليو/ تموز الماضي، خفضا بنسبة 50 في المائة على حقوق التسجيل إلى غاية نهاية ديسمبر/ كانون الأول المقبل لتنتقل من 4 إلى 2 في المائة، حيث يهم ذلك الإجراء المساكن وأراضي الموجهة للسكن والتي لا تتجاوز قيمتها 250 ألف دولار، فيما منح لمقتني السكن الاجتماعي.

ومن المقرر أن يمتد ذلك الإجراء إلى ما بعد نهاية ديسمبر، حيث تبنت لجنة المالية بمجلس النواب، تعديلات تقضي بمواصلة العمل بالإعفاء المقرر في يوليو/ تموز إلى غاية يونيو/ حزيران من العام المقبل، في الوقت نفسه الذي سيشمل الأراضي والمساكن التي لا تتجاوز قيمتها 400 ألف دولار.

ويراد من وراء هذا التدبير تشجيع شراء المساكن الذي تراجع في سياق الأزمة الصحية، علماً أن الشروع في العمل بها في يوليو الماضي، ساهم قليلاً في انتعاش السوق، غير أن المستثمرين يرون أنه كان يفترض تبني تدابير أخرى لتشجيع الطلب.

وكان مهنيون يترقبون أن تعمد المصارف إلى خفض معدلات الفائدة التي يرون أنها مرتفعة مقارنة ببلدان أخرى، خاصة أن «المركزي المغربي» كان قد عمد إلى خفض معدل الفائدة الرئيسية إلى 1,5 في المائة.

وإذا كان المستثمرون العقاريون يرون أنه يتعذر على الحكومة حمل المصارف على خفض معدلات الفائدة، إلا أنهم يتصورون أنه يمكن السعي لإلغاء الضريبة على القيمة المضافة أو خفضها، لتشجيع الطلب على العقارات، التي تضررت كثيراً بسبب الجائحة، وذلك لفائدة الأجراء والموظفين والمهنيين الصغار. واقترح نواب الأغلبية وقدمت أحزاب الأغلبية الحكومية، عند مناقشة مشروع قانون مالية العام المقبل، تعديلاً يراد منه الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة أو خفضها، لتشجيع الطلب على العقارات، التي تضررت كثيراً بسبب الجائحة، وذلك لفائدة الأجراء والموظفين والمهنيين الصغار.

في سياق نقاش مشروع قانون المالية في العام المقبل، تخصيص دعم مالي لتغطية فارق نسبة الفائدة للأجراء والموظفين والمهنيين الصغار والمتزوجين لأول مرة، من أجل اقتناء السكن الرئيسي لأول مرة، على ألا يتجاوز ثمن الشراء 150 ألف دولار.

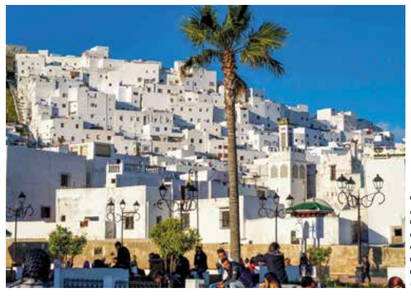

مطالبة بإخفيض الضرائب من أجل تحريك مبيعات العقارات (Getty)

الأردن

استفادة ضعيفة للمجتمع من التمويل الأجنبي

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

حذّر خبراء من احتمال تراجع أو توقف التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأردنية، بسبب عدم انعكاس المساعدات التي تقدمها جهات ومنظمات دولية على المجتمع المحلي.

وحسب مراقبين، فإن تلك المساعدات لم تحدث أثراً إيجابياً ملموساً على المجتمع الأردني من حيث المساهمة في تنميته وتمكين الأفراد والإنفاق على المجالات الاجتماعية من مساعدات للشرائح الفقيرة والتدريب على مجالات العمل وغيرها من قبل القائمين على تلك المؤسسات.

ويرى مراقبون أن «التكسب» هو الهدف الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني الحاصلة على التمويل الأجنبي من دون أن تنعكس الغايات على الفئات المستهدفة. ورغم الضوابط التي وضعتها الحكومة على التمويل الأجنبي الموجه لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات، واشتراط عدم الحصول عليه إلا بموافقة الجهات الرسمية المختصة، غير أن معظم هذه المؤسسات، كما يرى مختصون، لا تعكس التمويل على الغايات الواردة في تراخيصها، وبذلك تخالف الغايات التي أنشئت من أجلها.

مسؤول حكومي قال، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات لضبط التمويل الأجنبي ومعالجة التجاوزات التي كانت قائمة سابقاً، وبما يضمن توجيه مبالغ التمويل للغايات المرتبطة بكل شركة أو جمعية.

وأضاف أن الحصول على التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات مرهون بموافقة وزير الداخلية.

وذكر أن هناك تشددا في منح الموافقات اللازمة للحصول على التمويل الأجنبي، مقرا بعدم التزام بعض الجهات بغايات وأهداف التمويل الخارجي الموجه لمؤسسات المجتمع المدني.

وقالت وزارة التخطيط الأردنية إنه تم وضع تصور شمولي حول قضية التمويل الأجنبي للجمعيات والشركات غير الربحية بالاستناد إلى القوانين المعمول بها.

وأوضحت الوزارة في تقرير لها أطلعت عليه «العربي الجديد» أن هناك تعاونا وثيقا ما بين الوزارات والمؤسسات الحكومية الشريكة، وذلك لتكثيف جهود الحكومة في مراقبة وحصر التمويل المقدم لهذه المؤسسات واعتماد آلية واضحة للحصول على التمويل الأجنبي المقدم لكل جمعية ومؤسسات المجتمع المدني والشركات غير الربحية العاملة في الأردن، ويمر الطلبة بعدة حلقات إلى أن يتم الموافقة عليه، ووفقا لآخر بيانات إحصائية رسمية متوفرة، فقد بلغ حجم التمويل الأجنبي الموافق عليه لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في عام 2018 حوالي 67 مليون دولار، وهو موجه لشركات غير ربحية وجمعيات، فيما يقدره مراقبون بأكثر من ذلك.

وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إن معظم الجهات الحاصلة على التمويل الأجنبي تخالف غايات التمويل، ولا تذهب المبالغ لخدمة المجتمع إلا ما قل منها.

ووفقا لغايات الشركات غير الربحية، يفترض أن يذهب إلى كفالات الأيتام والتدريب والمشاريع الصغيرة والمرأة والشباب والثقافة والبيئة والسياحة وبناء القدرات والتعليم والتدريب المهني والتنمية المحلية والعمل وورش عمل في مجال حقوق الإنسان وغيرها، حسب عايش الذي أشار إلى الجهات الداعمة، ومنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهولندا ومنظمات دولية والأمم المتحدة وغيرها. وأضاف أن القائمين على بعض المؤسسات الحاصلة على التمويل تتفنن في طريقة إنفاق الأموال التي يخصص غالبيتها كنفقات إدارية ورواتب وغيرها، بالإضافة إلى تنفيذ برامج من باب الظهور بالالتزام بغايات التمويل.

وبين أن المانحين يرغبون في ظهور نتائج إيجابية على أرض الواقع وقد يؤدي ضعف الأداء إلى تراجع التمويل أو توقفه نهائيا.

وتسمح الحكومة بترخيص شركات غير ربحية لممارسة أنشطة تخدم المجتمع وتتيح لها إمكانية الحصول على الدعم الخارجي بالطرق الرسمية، وتركز على عمليات التوعية والتنمية والتدريب في العديد من المجالات.

وكانت الحكومة وضعت شروطا محددة لترخيص الشركات غير الربحية التي يسمح لها بالحصول على الدعم، ومنها توجيه الدعم للمجتمع، ولا تعمل على أساس تحقيق الأرباح، حيث توضح الحكومة أن مؤسسات كبرى مثل الجامعات أسست على أنها شركات غير ربحية.

أخبار

الفقر يدفع الأطفال في الأردن إلى سوق العمل

أظهر تقرير أصدره مركز «تمكين» للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان أن الأطفال العاملين في الأردن ينتمون إلى الفئات الأكثر تضررًا في المجتمع، حيث يدفعهم الفقر المدقع الذي يعيشونه وعائلاتهم للدخول إلى سوق العمل، ويعملون لزيادة دخل أسرهم الذي لا يلبي كافة احتياجاتهم، أو لأنهم المعيلون الوحيدون لأسرهم. ويأتي التقرير بمناسبة اليوم العالمي للطفل الذي يصادف يوم 20 نوفمبر/ تشرين الثاني معتمداً على دراسة أجراها المركز عبر سؤال الأطفال العاملين عن الأسباب التي دفعتهم إلى العمل، إضافة إلى توزيع 60 استبياناً على أسر الأطفال العاملين جرى خلالها سؤالهم عن أسباب تشغيل الأطفال، وظروفهم المعيشية. وأشار التقرير إلى أن أسر الأطفال العاملين تتصف بالحجم الكبير حيث يبلغ عدد أفرادها من 6 إلى 9. وهي ذات مستوى تعليمي متدنٍ للوالدين.

مزايدة للتنقيب عن الذهب في مصر

قال وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا، أمس الخميس، إنّ 11 شركة عالمية ومحلية فازت في مزايدة عالمية للتنقيب عن الذهب والمعدنَين المصاحبَين؛ النحاس والفضة، في الصحراء الشرقية في مصر. وأضاف الوزير الذي تستهدف بلاده مليار دولار استثمارات في قطاع التعدين سنوياً، في مؤتمر صحافي بمقر الوزارة بالقاهرة، أنّ الشركات تتضمن سبعاً عالمية وأربعاً محلية. ومن الشركات الفائزة؛ «سنتامين» الأسترالية والشركات الكندية «باريك غولد» و«بي تو غولد» و«لوتس غولد» و«ريد سي ريسورسيز» و«ميداف» المصرية، و«العبادي للتعدين» و«شمال أفريقيا للتعدين» و«مناجم النوبة» و«إبداع فور غولد». وكانت المزايدة تتضمن 320 قطاعاً بمساحة إجمالية 56 ألف كيلومتر مربع. وقال الوزير، خلال المؤتمر الصحافي، إنّ الشركات فازت بالتنقيب في 82 قطاعاً؛ بما يوازي 28% من القطاعات التي كانت مطروحة في المزايدة.

العراق: 40% نسبة الفقر في البصرة

أفادت مفوضية حقوق الإنسان في العراق (رسمية مرتبطة بالبرلمان)، أمس، بارتفاع معدل الفقر في محافظة البصرة، مركز صناعة النفط، أقصى جنوبي البلاد إلى 40 في المائة جراء الأوضاع الاقتصادية السيئة للسكان.

وقال مكتب المفوضية في البصرة، في بيان اطلعت عليه الأناضول، إن الأوضاع الاقتصادية السيئة فاقمت نسبة الفقر في المحافظة لتصل إلى 40 في المائة. والبصرة تعد مركز صناعة النفط في العراق، وتنتج نحو 3,4 ملايين برميل يومياً، كما أنها المنفذ البحري الوحيد بالعراق والمطل على الخليج العربي.

سفينة غاز مسال جزائرية تصل إلى تركيا

وصلت سفينة «TSSALA» الجزائرية لنقل الغاز الطبيعي المسال، إلى تركيا، أمس، قادمة من ميناء «فوس-سور-مير» الفرنسي. وحسب بيانات نظام تتبع السفن الدولية، انطلقت السفينة من فرنسا في الـ11 من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، ورست صباح الخميس في ميناء محطة «علي آغا» للغاز الطبيعي المسال، في إزمير. وتبلغ سعة السفينة 171 ألفا و800 متر مكعب من الغاز المسال، وتحمل علم الجزائر.

مال وسياسة

ربما تحقق سوق المال الأميركية خلال العام المقبل انتعاشاً قياسياً جديداً مستفيدة من دورة تحفيز نقدي جديدة ترفع من السيولة الدولارية في المصارف، وبالتالي تزيد مضاربات المستثمرين على الأصول الخطرة بحثاً عن العائد الكبير من الأموال الرخيصة

توقعات بانتعاش وول ستريت

اللقاح والسيولة الضخمة وخطط التحفيز تدعم سوق المال الأميركي في 2021

لندن ـ **العربي الجديد**

توقعت بنوك استثمار وخبراء مال وبورصات أن تساهم السيولة الضخمة المتوافرة لدى المصارف التجارية وكبار المستثمرين في الولايات المتحدة واحتمال تدخل مصرف الاحتياط الفدرالي لضخ مزيد من التحفيز النقدي في ارتفاع حجم السيولة في السوق وإحداث انتعاش قياسي في مؤشرات وول ستريت خلال العام المقبل 2021.

في هذا الصدد، توقع مصرف «جي بي مورغان»، أكبر المصارف الأميركية، أن تشهد سوق «وول ستريت» انتعاشاً قياسياً خلال العام المقبل مستفيدة من الثقة التي سيمنحها ترخيص اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وضخ مجلس الاحتياطي الفيدرالي، «البنك المركزي الأميركي» لمزيد من الدولارات الرخيصة في أسواق المال لحمايتها من الانهيار. وقال خبير الاستثمار بالمصرف الاستثماري، نيكولاس بايغير تزوغولو في تحليل بهذا الشأن، إن مخاوف مصرف الاحتياط الفيدرالي من انهيار سوق المال ستدفعه إلى ضخ المزيد من التحفيز النقدي في السوق، خاصة في ظل الوضع السياسي الحالي الذي لا يملك فيه أي من الحزبين أغلبية في مجلس النواب الأميركي، وهو ما يعني أن الجهاز التشريعي في الحكومة، أي الكونغرس سيكون منقسماً، وبالتالي سيعرقل إجازة حزمة التحفيز المالي المقترحة.

لكن مصرف «غولدمان ساكس» توقع أن يتمكن الكونغرس الأميركي من إجازة حزمة تحفيزية لا تقل عن ترليوني دولار في حال حدوث انتقال سلس للسلطة في واشنطن في 20 يناير/ كانون الثاني حين يتم تنصيب الرئيس الجديد للولايات المتحدة جو بايدن. ويقول بايغير تزوغولو في تحليله، «لا شيء أفضل لأسواق الأسهم الأميركية من حدوث كارثة مثل إغلاق الاقتصاد مرة أخرى»، وهو تحليل غريب ولكنه يفسره بقوله « إن إغلاق الاقتصاد مرة أخرى يعني أن مصرف الاحتياط الفيدرالي سيضطر للتدخل لإنقاذ السوق المالي الذي يعني كل شيء للاقتصاد الأميركي». ويذكر أن حجم الصناعة المالية في أميركا يعادل نحو 6,2 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي سيعني تركها للسقوط العمودي انهياراً كاملاً للاقتصاد الأميركي. وتوقع التحليل أن تستفيد الأصول الخطرة خلال العام المقبل من تراكم السيولة لدى المستثمرين. وربما ستكون تلك الأصول جاذبة للاستثمارات، لأن السوق ستكون متخمة بالسيولة النقدية المتوافرة لدى المستثمرين الباحثين عن الأصول ذات العوائد المرتفعة. وسيجد المستثمرون هذا العائد في أسهم الشركات التي تعرضت لأكبر ضربة من فيروس كورونا خلال العام الجاري.

من جانبها، ترى شركة « بلوم آند بفز» في تحليلها لمنحنيات أسواق المال، أن عدم اليقين مهم جداً لتراكم السيولة لدى المصارف والمستثمرين في الولايات المتحدة. يذكر أن لدى المصارف التجارية في الولايات المتحدة ويلاحظ أن عدم اليقين في المستقبل الذي ساد أسواق المال في العالم خلال الشهور بين مارس/ آذار وحتى نهاية يونيو/ حزيران، هو الذي رفع من تراكم السيولة لدى المصارف التجارية في الولايات المتحدة.

صفقة لـ«ناسداك» بـ 2,7 مليار دولار

تعتزم «ناسداك» شراء «فيرافين» الكندية المتخصصة في تقديم منتجات مكافحة الجرائم المالية الخاصة مقابل 2,75 مليار دولار. ووفق ناسداك فإن الصفقة ستعزز حلول مكافحة الجرائم المالية، وستوفر منتجات فيرافين الى 250 مصرفاً ووسطاء وبورصات وجهات تنظيمية. وتزود فيرافين التي تأسست في 2003 أكثر من 2000 مؤسسة مالية بمنصة سحابية للكشف والتحقيق في الاحتيال المالي والإبلاغ عن غسل الاموال.

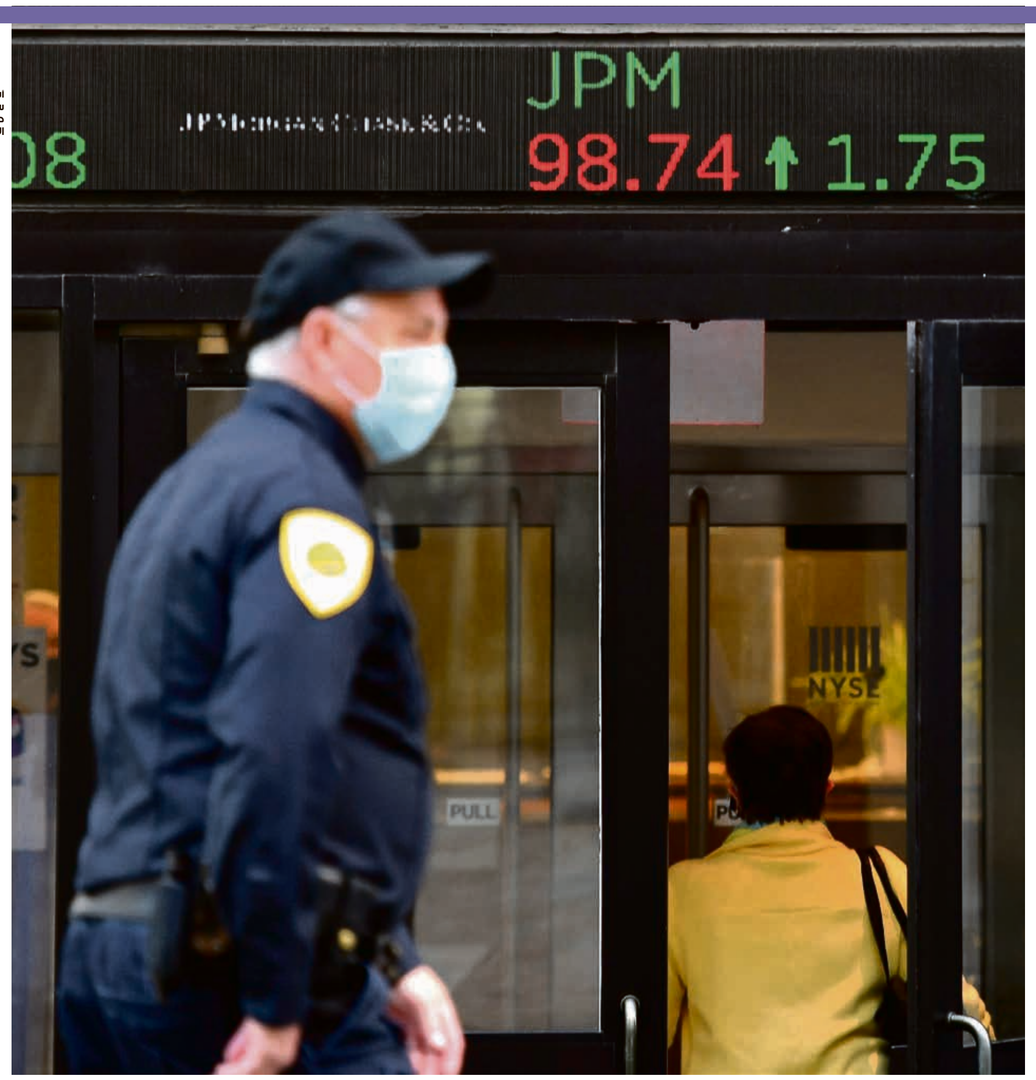

اسهم «وول ستريت» تربح من مخاطر الاقتصاد الأميركي (Getty)

المصارف الأميركية راكمت سيولة حجمها 3,7 ترليون دولار

الأميركية سيولة نقدية جمعتها من التحفيزات السابقة تقدر بنحو ترليوني دولار، كما أنها دخلت العام 2020 بسيولة تقدر بنحو 1,7 ترليون، وهو ما يعني أن لديها في الوقت الراهن سيولة تقدر بنحو 3,7 ترليونات دولار، وذلك وفق البيانات التي نشرتها مؤسسة ضمان الإيداعات الأميركية. وكانت البنوك الأميركية قد تراجعت عن تقديم قروض للعديد من الأعمال التجارية خلال العام الماضي، كما راجعت كذلك خطوط الائتمان وقلصت حجمها بالنسبة للشركات وأوقفت بعضها حسب تقارير سابقة. وقال تحليل جي بي مورغان، «ما يهم أسواق المال منذ أكثر من عقد من الزمان هو توفر السيولة النقدية. وفي حال توافر هذه السيولة النقدية وبفائدة شبه صفرية من مصرف الاحتياط الفيدرالي والثقة في المستقبل بعد نجاح الاختبارات السريرية على اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، فإن شهية المستثمرين للادخار ستتراجع، وبالتالي سترتفع مراهناتهم في أسواق الأسهم.

وحسب رويترز، ارتفع سعر صرف الدولار أمس الخميس، إذ اصطدم تفاؤل واسع النطاق بشأن لقاحات لكوفيد-19 بالمخاوف حيال ارتفاع أعداد الإصابات والمخاطر على تعاف اقتصادي عالمي هش. ويوازن المستثمرون في صفقات العملة الأميركية خلال ما تبقى من العام بين عاملين، وهما احتمال التيسير النقدي من قبل البنك المركزي الأميركي والتحفيز المالي من قبل الحكومة الأميركية بعد يناير/ كانون الثاني، وهو ما يدفع المستثمرين لبيع الدولار بسبب زيادة الكتلة النقدية، وبين احتمال تواصل زيادة الإصابات بفيروس كورونا وعودة الاقتصادات العالمية لفترة إغلاق طويلة، وهو ما يدفع المستثمرين إلى العودة لشراء الدولار كـ«ملاذ آمن» بين العملات الرئيسية في أسواق الصرف. وكانت فترة إغلاق الاقتصادات في الربع الثاني من العام قد أحدثت نقصاً مريعاً في السيولة الدولارية في الأسواق الناشئة وتحديداً السوق الآسيوي الذي استدان بكثافة.

واستقر المؤشر الذي يتتبع أداء الدولار مقابل سلة من العملات عند 92,55، قرب أضعف مستوى منذ أغسطس/آب. ولكن عموماً يتزايد الرهان في أسواق الصرف العالمية على احتمال تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال العام المقبل.

الخلافات تعرقل خطة الإنعاش الأوروبي

تعرقل الخلافات صرف قيمة خطة الإنعاش الاوروبي التي اقرت في يوليو بنحو 1,8 تريليون يورو

بروكسل ـ **العربي الجديد**

طالبت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، الخميس، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإسراع في الإفراج عن المخصصات المالية لخطة الإنعاش الاقتصادي ومواجهة تداعيات جائحة كورونا والتي تم اعتمادها في يوليو/ تموز الماضي. ودعت لاغارد، حسب وكالة فرانس برس، دول منطقة اليورو إلى «إقرارها «بأسرع وقت ممكن، لأن كل مواطن مجري سيستفيد منها على غرار أي مواطن في بلد آخر». وعارض البلدان في بداية الأسبوع الجاري قراراً يسمح للاتحاد الأوروبي بجمع الأموال لتمويل خطة الإنعاش الاقتصادي البالغة قيمتها 750 مليار يورو.

وقال مصدر أوروبي «المشكلة ليست صغيرة، هي بداية أزمة ربما تطول ولن تحل في يوم واحد». ويخشى رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان من أن يحرم بلده من التمويل الأوروبي بموجب قرار أصدرته بروكسل بشأن سياساته المناهضة للهجرة. ويطالب بـ«معايير موضوعية» و«إمكان اللجوء إلى القضاء» بشأن استقبال المهاجرين. من جانبه، كتب رئيس الوزراء البولندي ماتيوش موراويتسكي، عبر فيسبوك: «نقول نعم للاتحاد الأوروبي ولا لمعايير تقييم تعسفية حول الهجرة».

ورأى نظيره السلوفيني يانيش يانسا أن «الهيئة القضائية المستقلة وحدها يمكنها تحديد ماهية دولة القانون». وتحدث دبلوماسيون عن خيار لحل أزمة خطة الإنعاش عبر «إعطاء ضمانات» ترضي بودابست من خلال التأكيد أن الدولة المستهدفة يمكنها أن تلجأ إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى، قال سكرتير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمان بون إن الاتحاد الأوروبي يدرس «توضيحات تقنية» ممكنة تستثني الدولة المعارضة من أموال خطة الإنعاش، لكنه حذر «نحن ندرس ذلك كحل أخير، وكيف يمكننا التقدم في تنفيذ الخطة من دون الدول المعطلة». في هذا الإطار، يرى خبراء أن الخطة قد تصبح موضع اتفاق يستثني الدول المعارضة، وهو خيار معقد من الناحية التقنية و«سابق لأوانه لكنه مطروح»، حسب ما أفاد مصدر أوروبي. واستبعد النواب الأوروبيون كلياً إعادة التفاوض بشأن التسويات الخاصة بحصة كل دولة من خطة الإنعاش التي تم التوصل إليها بصعوبة. وقال دبلوماسي ساخراً «عندما نرى مواقف بولندا والمجر حول الهجرة والمناخ ودولة القانون والميزانية يتبين لنا أنهما تواجهان صعوبات في ميادين شتى. فلنسألهما ماذا تنتظران من هذا الاتحاد!».

بولندا والمجر تعارضان إقرار صرف أموال الخطة وترفضان قوانين الهجرة الأوروبية

وزير المالية الفرنسي ونظيره الألماني في مؤتمر مشترك في مايو (Getty)

الدين يقفز 15 تريليون دولار

ليبيورك ـ **شريف عثمان**

أظهرت بيانات صادرة عن معهد التمويل الدولي أن الجائحة تسببت في إضافة 15 تريليون دولار إلى المديونية العالمية خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي.

وخلال مؤتمر عقدته يوم الأربعاء من خلال تقنية فيديو كونفرانس، تحت عنوان "التعامل مع الموجة الرابعة للديون"، قالت المؤسسة، إن المديونية العالمية تزايدت خلال العام الجاري بصورة غير مسبوقة، لتكون في طريقها لتجاوز 277 تريليون دولار بحلول نهايته، مشيرة إلى أن الشركات والحكومات تسابقت في إصدار أدوات الدين لمواجهة الأعباء المترتبة على تراجع الإيرادات، كما لجأت لتحفيز الاقتصادات. وفي حين توقعت ارتفاع نسبة الدين لإجمالي الناتج العالمي إلى 365% مع نهاية العام الحالي، بعد أن كانت في حدود 320% في نهاية العام الماضي 2019، أكدت المؤسسة الدولية أن الاقتصاد العالمي سيعاني بشدة من أجل تخفيض هذه النسبة من جديد، مشيرة إلى أن الأسواق الناشئة كان لها نصيب كبير من طفرة الديون التي حدثت، ومن ثم من تكلفة تلك الديون التي اقتطعت من إيرادات تلك الدول. ورغم مستويات معدلات الفائدة الحالية شديدة الانخفاض، قالت المؤسسة إن انخفاض الإيرادات الحكومية في الأسواق الناشئة زاد من عبء الفوائد المدفوعة على تلك الديون، التي يتعين سداد ما يقرب من 7 تريليونات دولار منها قبل نهاية العام القادم 2021. ويقول لويس أوجانيس، مسؤول أبحاث الأسواق الناشئة لدى بنك «جي بي مورغان» إن «مستويات الديون المرتفعة ستؤدي إلى بنوك زومبي وشركات زومبي تعوق نمو الاقتصاد العالمي». وتزامن المؤتمر مع صدور أحدث تقارير بنك الاستثمار العملاق يو بي اس عن نمو الاقتصاد العالمي، والذي تناول توقعات البنك للعام الجديد، الذي يحل بعد ما يقرب من أربعين يوماً.

وفي التقرير، يتوقع البنك أن يبدأ العالم العودة التدريجية إلى الأوضاع الطبيعية تدريجياً خلال العام القادم، رغم استمرار حالة «عدم اليقين» التي خلفتها الجائحة، في الوقت الذي يتسارع فيه التحول باتجاه مستقبل مختلف عما سبق ظهور الوباء.

وقال ماري هايفيلي، مسؤول الاستثمار بالبنك، إنهم يعتقدون أن التوصل إلى مصل يقي من الإصابة بالفيروس وطرحه بالأسواق بحلول الربع الثاني من العام القادم، مع حزمة مالية وسياسات نقدية موجهة لمعالجة آثار الجائحة، سيساعد الشركات على استعادة نسبة كبيرة من مستويات إيراداتها التي كانت قبل ظهور الوباء. واعتبر أمري نفتيك، مدير أبحاث الاستدامة بمؤسسة التمويل الدولية، أن مستويات الدين العالمي ارتفعت أسرع كثيراً مما كان متوقعاً عند بداية الأزمة، مشيراً إلى أن السنوات الثلاث التي سبقت الجائحة ارتفع فيها الدين العالمي بنحو 37 تريليون دولار، وأن السنوات الأربع التي سبقتها شهدت ارتفاع المديونية العالمية بنحو 6 تريليونات فقط، بينما شهدت الشهور التسعة الأخيرة فقط زيادة بنحو 15 تريليون دولار. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه مديونية الاقتصادات المتقدمة خلال الشهور التسعة من 2020 بنحو 50 نقطة مئوية، مسجلة نسبة 432% من ناتجها المحلي الإجمالي، استحوذت الولايات المتحدة على نصف تلك الزيادة، وتوقعت المؤسسة الدولية وصول المديونية الأميركية إلى 80 تريليون دولار بنهاية العام، بعد أن كانت أقل من 72 تريليون بنهاية العام الماضي.

الأسواق الناشئة تواجه عبئاً كبيراً في خدمة أقساط الديون

كورونا والديون ترفعان معدلات الفقر في أفريقيا (Getty)

رؤية

عن خسائر مصر للألومنيوم وأخواتها

أحمد ذكرالله

يتوالى الإعلان عن خسائر شركات قطاع الأعمال في مصر، لاسيما كثيفة استخدام الطاقة، حيث يعاني القطاع الصناعي كثيرا من تكاليف الإنتاج المرتفعة، التي انعكست بصورة واضحة على ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، الأمر الذي أدى إلى تكبد الشركات للخسائر وانخفاض ملحوظ في تنافسية الصادرات، وهو الأمر الذي أجمع المصنعون على تبريره بارتفاع أسعار الطاقة التي تحتكر الدولة تقديمها.

ومؤخراً أعلنت شركة مصر للألومنيوم، وهي واحدة من أكبر شركات إنتاج الألومنيوم في المنطقة العربية، عن خسائر كبيرة تكبدتها في العام المالي الماضي، فطبقا للقوائم المالية للشركة حققت صافي خسارة بلغ 1,7 مليار جنيه مقابل أرباح بقيمة 600 مليون جنيه خلال العام الأسبق، وبررت الشركة التحول إلى الخسارة بأسباب في مقدمتها زيادة تكلفة عناصر الإنتاج وخاصة أسعار الكهرباء، التي تشكل 50% تقريبا من جملة التكاليف، بالإضافة الى تراجع سعر المعدن عالميا واضطراب الاقتصادات الدولية. وشركة مصر للألومنيوم العريقة هي المحتكر للإنتاج في السوق المحلي، كما أنها تصدر 80% من إنتاجها إلى الخارج، ورغم ذلك اعتادت الشركة الخسائر خلال العشر سنوات الأخيرة، ولم يكن تحقيقها لربح في العام الماضي إلا لأسباب تتعلق بسعر الصرف بعد التعويم، ثم سرعان ما عاودت الخسارة بعد ذلك، خاصة مع رفع الدولة لأسعار الكهرباء، أكثر من مرة، كما أنه من الملاحظات على الميزانية الأخيرة للشركة انخفاض الايرادات من 12 مليارا إلى 9 مليارات جنيه فقط، وهو ما يشير إلى تراجع قدرة الشركة على تصريف منتجاتها في الداخل والخارج وهو ما يشير بوضوح إلى مشكلة تسعير منتجات الشركة.

ومع قرار الولايات المتحدة أحد المستوردين الرئيسيين لإنتاج الشركة غلق الأبواب أمام واردات الألومنيوم من دول العالم، نجد أن مستقبل ربحية الشركة يشوبه الكثير من عدم التفاؤل، خاصة في ظل ضعف الجهود المبذولة لاكتساب مساحات تسويقية جديدة واستثمار الاتفاقات والتكتلات التجارية لا سيما مع السوق الأفريقية الواعدة في تصريف المنتجات، والأهم مع استمرار مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وتشير التقارير الاقتصادية إلى أن الشركة تحصل على الكهرباء من الدولة بسعر هو الأعلى في العالم، حيث تشتري الكيلووات بسبعة سنتات مقارنة بسعر عالمي يعادل 3 سنتات، وطبقا لتصريح رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية مدحت نافع فإن كل قرش زيادة في سعر الكهرباء، يولد خسائر للشركة بقيمة 50 مليون جنيه، وأن السعر العادل للكهرباء، والذي يحقق التعادل بين التكاليف والإيرادات لا يزيد عن 4 سنتات فقط، بما يعني أن الشركة يجب أن تحصل على الكهرباء، بسعر أقل من ذلك، حتى تتمكن من تحقيق الأرباح.

المبالغة الحكومية الكبيرة في تسعير الكهرباء، للشركات كثيفة استخدام الطاقة في مصر يفتح الباب للتساؤل حول هدف الحكومة من هذا التسعير، فليس من المعقول أن تهدف إلى التربح من هذه الشركات، فبعد أعوام من تراكم الخسائر من المؤكد توقف النشاط الإنتاجي، مما يهدد عشرات الآلاف من العاملين، علاوة على الاضطرار إلى الاستيراد من الخارج لسد احتياجات السوق المحلية، وهو ما يعني المزيد من الضغط على موارد النقد الأجنبي الشحيحة، والتي تعاني عجزا مزمنا، أصبح مرشحا للتزايد، لاسيما مع استمرار تداعيات كورونا وبعد توقعات عودة نسبة لا يستهان بها من العاملين المصريين في الخارج والتي تشكل تحويلاتهم الرقم الأهم من بين موارد النقد الأجنبي للدولة. المبالغة في التسعير الحكومي للطاقة لا تتوقف عند الكهرباء فقط، بل تمتد كذلك إلى الغاز الطبيعي وهو أحد مكونات التكاليف الرئيسة لإنتاج الكهرباء، والذي تحتكر الدولة بيعه للشركات بسعر 4,5 دولار للمليون وحدة حرارية، وهو سعر يزيد عن ضعف السعر العالمي الذي يقل عن 2 دولار للمليون وحدة حرارية منذ بداية العام الحالي، وهو الأمر الذي يتسبب في خسائر فادحة للشركات كثيفة استخدام الطاقة مثل الحديد والصلب والأسمنت والسيراميك وغيرها، ومن المنطقي ان الخسائر تقوض أي أمل للمنافسة الخارجية، وبالتالي ربحية الشركات المستقبلية، وربما يتوقف بعضها عن العمل تحت وطأة تراكم الخسائر.

وزاد من مشكلة سعر الغاز الاتفاقية المبرمة لاستيراد الغاز من الكيان الصهيوني، والتي على الرغم من التكتم على السعر المتفق عليه حتى الآن من الجانب المصري، إلا أن مناقشات سابقة لمجلس النواب الأردني حول اتفاقية أردنية مماثلة لشراء الغاز من الكيان في نفس توقيت الاتفاقية المصرية، انتهت بهجوم حاد من النواب على الاتفاقية للمبالغة الشديدة في السعر والذي حدد بنحو 6 دولارات للمليون وحدة حرارية، أي بثلاثة أضعاف المتوسط العالمي أثناء فترة التعاقد.

المشكلة الرئيسية التي تواجه الدولة المصرية في تسعير منتجات الطاقة تكمن في ارتفاع أسعار تكاليف الإنتاج المصرية، فمن ناحية توجد التكاليف التمويلية لمشروعات الكهرباء، والتي اقترضتها الدولة من الخارج وتحاول حاليا جمع الأموال لسدادها، ومرة أخرى فإن سعر الغاز المستخرج من الحقول المصرية حاليا أعلى من سعر بيعه عالميا، حيث تبلغ تكلفة استخراج المليون وحدة حرارية من حقل ظهر 4 دولارات للمليون وحدة، ويعني بيع الدولة بأقل من هذا السعر للمصانع تحملها للخسارة لا سيما في ظل وجود الشريك الأجنبي وهي الشركات المستخرجة، والتي اتفقت على بيع حصتها للحكومة المصرية، كما أن التكاليف تزداد بعد تحميل الفائض الإنتاجي لمحطات الكهرباء الجديدة التي أنشأتها الدولة مع شركة سيمنز الألمانية والتي يفيض انتاجها عن حاجة السوق المحلية، وتضطر الدولة لرفع الأسعار لتعويض التكاليف المهدرة جراء هذا الفائض، والذي حذر منه الخبراء حين الإعلان عن إنشاء تلك المحطات، علاوة على تحميل التكاليف بتكلفة فوائد القروض التي حصلت عليها مصر لإنشاء المحطات، وهو ما يبين مقدار استهانة الدولة بالدراسات المتعلقة بمشروعاتها في ما يتعلق بمدى الحاجة إلى هذا الحجم الكبير من الإنتاج وبجدواه الاقتصادية كذلك، كما يظهر بوضوح الكوارث التي يقع فيها جميع الأطراف الدولة والمصانع والأفراد بسبب غياب هذه الدراسات.